

الذساتير الجديدة في الديموقراطيات الجديدة

منذ مطلع العام 1974 و حين تنازل الجنرال ارنستو غايزل عن الحكومة العسكرية, و ما تلى ذلك بوقت قصير من إنهيار الدكتاتورية في كل من البرتغال و اليونان, و إلى يومنا هذا يبحر تسعون بلدا من الدكتاتوريات إلى ميناء الديموقراطية, في رحلة ملى بالمخاطر ينبع منها تفاؤل عظيم و في كثير من الأحيان تشاؤم ليس بالقليل. إن ما يدعو على التفاؤل هو أنه و في خلال هذا الوقت هناك ما يقرب من ميليارد و أربع مئة مليون نسمة قد حصلوا على الحرية و الكرامة, و أصبحوا قادرين على التأثير على مصائر بلدانهم و مجتمعاتهم. و أما ما يدعو إلى التشاؤم أنه فقط حوالي 27% من هذه البلدان استطاعت بنجاح أن ترسخ ديموقراطياتها. أردت في هذا المقال أن أشارك القراء التوانسة, و البولنديين, و العالميين التجارب المتعلقة ببناء المؤسسات الديموقراطية.

لا يمكن للديموقراطية أن تملأ إملاء

إن التجارب العالمية تؤكد حقيقة أن التحولات الأكثر فعالية تمت هناك حيث رجحت كفة النخب المؤيدة للديموقراطية و المتوافقة مع بعضها البعض. لأنه لا يمكن بأية حال لديموقراطية متزنة أن تملأ من طرف معسكر مسيطر سياسي واحد حتى و إن كان هذا المعسكر مؤيدا لديموقراطية, كما كان الحال عل سبيل المثال في بولندا مع حركة "التضامن". لقد قام أول دستور جيد شبه رئاسي في عام 1992 في ظروف تشكل المعارضة في داخل حركة "التضامن" السابقة, و في ظروف المنافسة الدائرة ما بين مؤيدي الرئيس ليخ فاونسا و مؤيدي رئيس الوزراء السابق تاديوش مازوفيتسكي. يضاف إلى ذلك ما صاحب عملية كتابة الدستور من منافسة على الصلاحيات ما بين السلطات: الرئيس من جهة و مجلسي البرلمان من جهة أخرى.

في السابق و نتيجة للتهميش السياسي الكلي للشيوعيين السابقين تعرضت بولندا لإملاء "التضامن" حيث و بالطبع لم يفهم الكثيرون حقيقة الديموقراطية و التي تتمثل بالتنافسية, و ما يترتب على ذلك من قدرة على التسليم السلمي للسلطة بيد المعارضة. و مع أننا في تلك الحقبة كنا نشعر بخيبة الأمل بسبب الإنقسامات السياسية و إمكانية فقدان النظام, فإنه و من وجهة النظر الحالية يبدو جليا أن الدستور المنحدر من نظام الحكم القديم (يشبه ذلك الدستور السائد إبان حكم بن علي: رئيس قوي جدا في مقابل البرلمان و قانون إنتخابات بالأغلبية) كان يمكن أن يجعل من فاوينسا و "التضامن" الزعيم السياسي الوحيد للعديد من السنين. و لكن درجة ترسيخ الديموقراطية تقيم أيضا بعد التداول الأول للسلطة, و خاصة بعد تداول المعارضة الثاني الناجح و السلمي للسلطة.

على الرغم من ذلك يمكننا أيضا تناول مثلا آخر أكثر دهشة لترسيخ الديموقراطية غير مثال بولندا الواقعة في نهاية الأمر في وسط أوروبا, في وسط القارة ذات التجربة الديموقراطية العريقة. إنها منغوليا, حيث لم يكن لشيء حقا أن يكتب له النجاح; بلاد شاسعة (أكبر من فرنسا بثلاث مرات) بتعداد سكاني 2,6 نسمة فقط, نصفهم يقطن في العاصمة أولان باتور, و في يوم من الأيام كان بلدا تابعا كليا لموسكو, كقمر صناعي, بمعدل ناتج محلي إجمالي 2000 دولار أمريكي للفرد الواحد. و يضاف إلى ذلك كله كون هذا البلد جارا لبلدان كلها من الدكتاتوريات. و على الرغم من كل ذلك فقد أنجز

الأمر بنجاح، لأنه و ردا على إحتجاجات العام 1990 تم التخلص من القمع، و قام الفرقاء المتوافقون الثلاثة (فريقان شيوعيان سابقان و فريق واحد ليبييرالي) بتشكيل أول حكومة إنتلاف في تاريخ هذا البلد، و من ثم بدأوا بالنقاش حول الدستور. فالصراع ما بين مؤيدي النظام الرئاسي من جهة و مؤيدي النظام البرلماني من جهة أخرى كان كبيرا و قد تحول إلى نقاش شعبي مندفع نتج عنه أن صوت خورال الدولة العظيم (البرلمان) في عام 1992 لصالح النظام الرئاسي البرلماني على قاعدة برلمان قوي، كما في النظام البرلماني، و رئيس قادم من إنتخابات عامة بحوزته حق نقض قوي. النظام الذي يذكر إلى حد كبير بذلك البولندي، كان عليه الحماية من عودة سيطرة سلطة (الرئيس أو رئيس الوزراء) على غرار الدكتاتورية الشيوعية "لتسيدنبال"، لأنه و علاة على ذلك كان هناك تخوفات من التبعية السهلة لروسيا و الصين لمثل هكذا زعيم أوحده للدولة. و من المميز أيضا أن هذا النموذج الدستوري بدأ بالحماية من ظاهرة-متجذرة هناك بسبب التصويت "المتذبذب" للناخبين- السيطرة الحتمية لحزب واحد في البرلمان، حيث بلغت نسبة تفوق الحزب الفائز في عام 2004 84% من المقاعد النيابية. و مما يدل أيضا على نجاح التجربة الديمقراطية في مانغوليا هي النسبة المذهلة للإقبال على الإنتخابات للمواطنين و التي يبلغ متوسطها 80% في الإنتخابات البرلمانية، و التي وصلت حتى إلى 98% في الإنتخابات الرئاسية.

بعد المثال المنغولي يتضح أنه إذا أراد المجتمع بناء ديموقراطية مستقرة بما فيه الكفاية فإنه يستطيع فعل هذا، على الرغم من أن الظروف البنيوية تأثر على عدم نجاح مثل هكذا مغامرة. إذن فإنه في الحالة البولندية و المنغولية نجحت عملية بناء ديموقراطية متوازنة على نحو جيد، لأن النخب المؤيدية للديموقراطية كانت منقسمة بالتساوي و مستعدة للحوار في ذات الوقت.

و انطلاقا مما سبق فإنه يمكن أن يوجد بعض التخوف على العملية الديمقراطية في تونس. فكون أن النهضة فازت في الإنتخابات البرلمانية فهذا شئ طبيعي و واقعي، من وجهة نظري البولندية، لكن و مع ذلك فإنه يقع على عاتق المعسكر المنتصر، أكثر من أي وقت آخر، مسؤولية تاريخية لإنشاء دستور ديموقراطي تقوم على إعداده جميع الأطياف الممثلة للمجتمع التونسي.

إن ما يسمى بتحويلات "الباب العفن"، "rotten door" transitions, , (عكس تحولات "الباب الصلب" hard door) transitions هي مشكلة عالمية، حيث تصل النخبة الحاكمة أثناء حكمها الدكتاتوري إلى درجة من "التعفن" بحيث و بعد تسليمها للسلطة لا تستطيع أن تشكل معارضة ذات قيمة، و لكنها تقرر إما أن تنزح في تجمعات سياسية أخرى أو أن تعتزل العمل السياسي. إن الأمر يكمن في أن معسكر ما بعد الثورة الجديد إذا كان من طيف واحد فإنه دائما، و على الأغلب، يحاول أن يكتب الدستور و القوانين الأساسية الأخرى "لنفسه"، و ذلك ينبع من الإغراء الطبيعي لإعادة إنتخابه مرة أخرى و بلا عناء، أو من تمسكه بالسلطة لأطول فترة ممكنة. و لتحقيق تلك الأهداف أيضا فإنه يستحدث قوانين غير واضحة و قابلة للإجتهد بكل معنى الكلمة، متناسيا أنه في الديمقراطية سيأتي يوم من الأيام يتم فيه تسليم السلطة بيد المعارضة.

و قد نتج عن ذلك في التسعينات من القرن الماضي ما يسمى بالتحويلات "غير التعاونية" في: الأرجنتين، و في جمهورية جنوب إفريقيا و دول إفريقيا الشبه صحراوية الأخرى، و في أوروبا في: رومانيا، و صربيا و كرواتيا. و بطبع فإن التأثير الكبير بل حتى المهيمن على عملية تحول النخب الحاكمة أثناء الحكم الديكتاتوري يعتبر مصدر إزعاج في أثناء عملية البناء الديمقراطي. لقد مس هذا الأمر و بشكل مباشر البرازيل الخارجة من الحكم العسكري، و بشكل أخص تشيلي، حيث قام الجنرال بينوشي في الدستور و من خلال تكوين المجلس الثاني للبرلمان بتأمين "جيوب" إستبدادية تقوم بالتأثير على قرارات الدولة (و من بينها ما يخص ميزانية الجيش) و بتأمين الحصانة لنفسه لسنوات عديدة.

هناك أمران يبدوان الأهم في عملية إعداد دستور جديد. أما الأول فهو إقراره في ما يسمى "باللحظة الدستورية"، بمعنى أنه عندما لا يزال هناك دعم شعبي لعملية التحول و لهيئة إعداد الدستور نفسها. ثانياً، الحصول على موافقة أهم النخب السياسية في الدولة على مشروع الدستور لأن هذه النخب وبالتحديد هي التي ستحدد فعالية ذلك الدستور من عدمه. و يجب هنا التذكّر بأننا يمكننا أن نتحدث عن ترسيخ الديمقراطية فقط حين يتم التوافق بين الكيانات الإجتماعية و النخب الأساسية على أن الجميع هم مشاركون في نفس اللعبة، لعبة الديمقراطية، و أنه لن يحاول أي أحد أن يحقق مصالحه بأي طريقة أخرى غير هذه الطريقة.

تعتبر التجربة البولندية في هذا المضمار حافلة بالدروس و العبر، و ذلك بسبب وقوعها في أخطاء كثيرة (العدد الذي كان يمكن أن يرتكب من الأخطاء بل حتى أكثر بكثير). ففي عام 1990 فقدنا "اللحظة الدستورية" (و هذا ما حدث في ما بعد في كل من بيلاروسيا، و أوكرانيا، و روسيا) و قد نتج عن هذا الأمر أنه في الفترة ما بين الأعوام 1989 و 1997 كان لدينا ثلاث دساتير و شعور بأن كل من الفئات الحاكمة ستحاول تكييف الدستور لصالح طموحاتها السياسية الخاصة. لا ريب أن التجربة العالمية برمتها تؤكد حقيقة عقد صفقات أثناء عملية إنشاء الدستور، و من هنا فإنه في كل مرة يكتب فيها الدستور يكون هناك محاولات لإستغلال الإنطلاقة الأولى للسياسيين (مثل ذلك الأمناء العامون للأحزاب الشيوعية أو رؤساء البرلمانات الإشتراكية) للحصول في المستقبل على أفضل وضع و أكبر نفوذ. و من المؤسف أن الكثير من المنتمين "للتضامن" كانوا يعتقدون أنهم وحدهم كافون لتأمين الديمقراطية لبولندا، و لكنه الخطأ بعينه، فالديموقراطية الحقيقية هي الديمقراطية الدستورية. و كنت أسمع باستمرار: أنه لدينا الوقت بعد! و لكن سرعان ما ظهر عكس ذلك. فاللحظة الدستورية البولندية استمرت حوالي العام و نصف العام، و على الجاتب الأخر يجب القول أننا طوال الوقت كنا نتعلم من أخطاءنا و نتفاعل مع تغيرات الوضع السياسي في الدولة.

و ماذا عن الإستفتاء؟ بالطبع نعم له، لأن الدستور الديمقراطي بحاجة لشعبية قوية لوجوده لكي لا يحاول أحد تغييره على الدوام، و هذا يعطي الإستقرار للنظام الديمقراطي. و عدا عن ذلك فإن حقيقة إعلان الإستفتاء الدستوري يحشد (من خلال الأحزاب السياسية) لنقاش شعبي جدي.

أي دستور؟

إن النخب المؤيدة للديموقراطية لا تكفي وحدها، و قد ظهر ذلك، و بمرارة، خلال العملية الديمقراطية في العراق، و أفغانستان، و البوسنا. هناك حاجة لإجراء تحولات تحديثية (في الإقتصاد، و التعليم، و المجتمع المدني)، بحيث تكون التحديثات المؤسساتية على رأس تلك التحديثات، و قبل كل شئ تلك التي تتصدى لعمليات إضمحلال الديمقراطية و التي تواجهها الديمقراطيات الحديثة. و تعلمنا التجارب العالمية أن من الأمور التي تعمل على إضمحلال الديمقراطية هي الآتية:

- 1) عدم إعتبار أو كسر قاعدة "فصل السلطات" (الحديث هنا عن السلطة التشريعية للمراسيم أو حق الإعلان الفردي للإستفتاء من قبل رؤساء أمريكا اللاتينية، و آسيا الوسطى و بيلاروسيا، و روسيا و أوكرانيا)؛
- 2) السيطرة المفرطة للسلطة التنفيذية (لرؤساء الجمهوريات الرئاسية و الحكومات البرلمانية) و التي تؤدي عمليا إلى محاولات إضعاف آلية الرقابة على السلطة "الرقابة و التوازن" و هي التي تعتبر من المقدسات في الديمقراطية، و إلى إمتهان مكانة البرلمانات و القضاء و بشكل رئيسي القضاء الدستوري.

(3) إفساح المجال أمام ظهور متلازمة "الحزب المهيمن" (مثل حزب بن علي)، و التي تقضي على تعددية الخيارات الحزبية و الشعبية.

أصبح الرد و بشكل أساسي على هذه المخاطر الشائعة من قبل الديمقراطيات الحديثة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية (و لكن أيضا كما سبق و أن ذكرت في منغوليا) التي أسست لديمقراطيات لا بأس بها، هو النظام الشبه رئاسي الذي يعمل في المنطق البرلماني. و هذا يعني بالضرورة رئيسا منتخبا من خلال إنتخابات عامة و لكنه محروم و بشكل واضح من الصلاحيات التي تخوله بتدخل في مسار الحكم و الذي هو من حق الحكومة المسؤولة أمام البرلمان و ليس أمام الرئيس (حجب الثقة). لقد قامت 8 بلدان من بين 11 بلد بتبني هذا النظام (الأنظمة الباقية هي برلمانية خالصة). إن المؤشرات المهنية لدرجة ترسيخ و جودة الديمقراطية (بيرتيلسمانا، "أمة في الترانزيت") تعطي و بالتناوب أعلى درجات للأنظمة الشبه رئاسية لكل من سلوفينيا و بولندا (بعد عام 1998)، و للجمهوريات البرلمانية لكل من التشيك و إستونيا. و في التصنيفات العالمية نجد أن نصف العشر مراكز الأولى خصصت تحديدا للأنظمة الشبه رئاسية، حيث تتربع على القمة (بعد الأوروبي و إسبانيا) سلوفينيا، و البرتغال، و بولندا، و ليس بعيدا عنها تأتي منغوليا. إذن فالسؤال الذي يطرح نفسه ما السبب في هذا؟ فالإجابة من وجهة نظري هي أولا، النظام الشبه رئاسي في هذه النسخة يعتبر الآلية المتطورة الأكثر عقلانية "لتوازن السلطات"- "الرقابة و التوازن"، و الذي يشكل الحماية من عودة الديكتاتوريات، رغم ظهور بعض المحاولات الإستبدادية هناك و هناك. ثانيا، بفضل تطبيق، في أغلب الأحيان، أنظمة الإنتخاب النسبي، تم قدر المستطاع تأمين تقسيما عادلا (و هو ما يعتبر شياً هاماً جدا للديمقراطيات المبتدئة) لنفوذ السياسي بين أطراف المجتمع المختلفة. ثالثا، إذا ما استثنينا التشيك، فإنه قد تم و في أسرع وقت ممكن إقرار لامركزية السلطة من خلال إنتخابات محلية عامة (البلديات)، مما أمن لها ميزانيات مستقلة و في نفس الوقت إستقلاليتها عن العواصم، و للأسف فإنه، و في نفس الوقت، كنا ننسى كثيرا أن الديمقراطية تضمحل هناك أيضا بطريقة مشابهة أو حتى بنفس الطريقة التي تتآكل فيها على المستوى المركزي.

في الخلاصة يبدو أن الديمقراطيات الحديثة، و من بينها تلك في شمال إفريقيا، أو تلك التي نأمل أن تكون في يوم من الأيام في الشرق الأوسط، ينبغي عليها أن تتجنب النموذج الرئاسي للحكم (باستثناء الولايات المتحدة لم تتمكن دول أخرى من إنجاح هذا النموذج، و ذلك تحديدا بسبب عدم إحترام مبدأ "فصل السلطات")، و لكن أيضا النموذج البرلماني في نسخته البريطانية (تطبيق هذا النموذج في إفريقيا الشبه صحراوية أحدث كارثة تامة)، و عليها أيضا أن تتجنب الخلط الغير مسؤول للنموذجين (رئيس و في نفس الآن رئيس وزراء مثلا) بعيدا عن المبادئ المحددة في النماذج الشبه رئاسية و المؤسسة على المنطق البرلماني.

يجب علينا أن نتذكر دائما، و هذا ما أكدته مرة أخرى، بأن عقدة الدول العربية، و تلك الشيوعية تكمن في عدم إمكانية التداول السلمي للسلطة، و هذا ما توفره الديمقراطية. و يضاف إلى ذلك أن إتفاق النخب الأساسية على المبادئ الحاكمة لحرية الإعلام، و على وجود و نشاط منظمات المجتمع المدني أو السلطات المحلية تتم شروط إرساء الديمقراطية و بنجاح.

السيرة الذاتية للمؤلف:

بارتوومي نوفوتارسكي، ولد عام 1958 و هو حقوقي دستوري و أستاذ العلوم السياسية في جامعة فروتسلاف الإقتصادية(بولندا) متخصص في عمليات نشر الديمقراطية في الدول، مع الإعتبار الخاص لفرص الدول الإسلامية. خبير معهد الشؤون العامة و المركز الأوروبي للتضامن، و أحد مؤسسي المعهد البولندي للدراسات الإسلامية، و هو أيضا شارك في حملات نشر الديمقراطية في كل من تونس و مصر، قي عام 1981 كان أحد القيادات الطلابية في الإحتجاجات ضد الدكتاتورية الشيوعية، و قد سجن في فترة إعلان الأحكام العرفية في بولندا. منذ بدايات بولندا الحرة و كأمين عام للجنة الدستورية البرلمانية شارك في الأعمال التحضيرية لدستور الديمقراطية. شارك في إعداد عدد من المشاريع: ما يسمى بالدستور الصغير(1992)، و قانون الإنتخاب لمجلسي البرلمان و الذي لا يزال ساري المفعول. عمل على إعداد التشريعات المتعلقة بالأحزاب السياسية و تمويلها. و كان أيضا رئيسا للمجلس السياسي في الحزب الديمقراطي. في الاعوام ما بين 1994 و 1998 عمل كمناب لرئيس مدينة فروتسلاف و تم إنتخابه في الإنتخابات المحلية العامة كعضو للهيئة المحلية لهذه المدينة 12 مرة. عمل كرئيس لنادي الدرجة الأولى "شلونسك فروتسلاف" الكروي. من آخر الكتب التي ألفها: "كيف تبني و كيف تهدم الديمقراطيات. دراسة حول إرساء الديمقراطية في القرن العشرين و الواحد و العشرين".